محضر الاجتماع الثاني والعشرين
للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
(الآرابوساي)
القاهرة

29-31 أكتوبر 2023

محضر الاجتماع الثاني والعشرين
للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
(الآرابوساي)
القاهرة
29-31 أكتوبر 2023

بناء على دعوة موجهة من معالي نائب الأمين العام للمنظمة عقدت لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعها الثاني والعشرين بالقاهرة خلال الفترة الممتدة من 29 إلى 31 أكتوبر 2023 بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم:

اسم الجهاز	اسم المشارك	الوظيفة
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	الأستاذ/ علاء الدين عبد الرحمن عباس محمد الأستاذ/ محمد جمعة عوض البدري الأستاذ/ هاني حافظ محمد جاد الجمال الأستاذ/ علي محمد عبد العال يوسف الأستاذ/ صالح سيد حسن سيد أحمد الأستاذة/ زينب أحمد عطية الشيشي	- رئيس اللجنة - عضو - عضو - عضو - عضو - عضو - عضو
ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين	الأستاذ/ أحمد محمد يوسف بطي	نائب رئيس اللجنة
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	الأستاذة/ مديحة بنت ناصر بن محمد السيبانية الأستاذ/ عبد الحميد بن محمد البلوشي	- عضو - عضو
ديوان المحاسبة بدولة الكويت	الأستاذ/ سلطان فاضل العنزي الأستاذة/ بزة عجيل عجران العجران	- عضو - عضو
ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق	الدكتور/ حيدر صباح حسن الحسيني الدكتور/ راغب فخري عطية شرقاط	- عضو - عضو
ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين	الأستاذ/ شحادة أحمد شحادة	- عضو
المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية	الأستاذ/ لحسن كرس الأستاذ/ أمين الرواطي	- عضو - عضو
الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية	الأستاذ/ محمد بن عبد الله الصبيحي	- عضو
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية	الأستاذ/ حسن عبد الله حسن دندشله الأستاذ/ محمد راشد محمود الشخاتره	- عضو - عضو
الأمانة العامة	الأستاذ/ سامي النويصر	- مقرر اللجنة

وافتتح السيد رئيس اللجنة الاجتماع مرحبا بالسادة الأعضاء وأبلغ السادة الأعضاء بتحيات معالي المستشار رئيس الجهاز ومعالي المستشار نائب رئيس الجهاز وترحيبهما بالسادة الحضور مع تمنياتهما بالتوفيق في أعمال اللجنة والتقدم بعبارات التضامن إلى الشعب الفلسطيني من خلال ممثل الجهاز الأعلى للرقابة بدولة فلسطين وتم التذكير بأن سنة 2023 تعتبر المنطلق للجنة المعايير في الخطة الاستراتيجية للفترة 2023-2028، ثم أحيلت الكلمة إلى السيدين مقرر اللجنة ونائب رئيس اللجنة اللذان تقدما بدوريهما بكل عبارات التضامن مع القضية الفلسطينية وأكدا على أن الاجتماع فرصة للقاء كافة الزملاء بعد لقاءات عديدة عن بعد. وشددا على حجم الأعمال خلال هذا الاجتماع مع ضرورة التسريع في إنجاز أي أعمال عالقة حتى يتسنى بلوغ أعلى درجات الإنجاز للخطة التشغيلية لسنة 2023.

البند الأول: المصادقة على جدول الأعمال.

استعرض رئيس اللجنة البنود التي تضمنها مشروع جدول الاعمال وبعد النقاش تم الاتفاق على تعديل ترتيب بنود جدول الأعمال للأخذ بعين الاعتبار الحيز الزمني الضروري طبقا لما يلي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال.

البند الثاني: تحيين القائمة المتعلقة بخبراء ضمان الجودة.

البند الثالث: تحديد معايير الترشيح لقائمة المختصين في مجال ضمان الجودة.

البند الرابع: النظر في دليل مراجعة الجودة من طرف النظير.

البند الخامس: النظر في تحديث دليل ضمان الجودة.

البند السادس: النظر في أعمال مراجعة الترجمة التي تولت اللجنة إعدادها الدليل 1900، 1950 و5200، والمبدأ 20.

البند السابع: النظر في المقالات المقدمة من الأعضاء.

البند الثامن: النظر في مخرجات اللقاء التدريبي "تدريب كوادر على مراجعة النظير".

البند التاسع: النظر في مشروع مذكرة التفاهم بخصوص الورشة التدريبية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية.

البند العاشر: النظر في الوثيقة المحدثة حول "إطار الانتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية".

البند الحادي عشر: النظر في نشر تجربة الجهاز العماني في مجال تطبيق المعايير.

البند الثاني عشر: النظر في تقرير ممثل المنظمة في اللجنة التوجيهية للجنة معايير الانتوساي حول نشاط هذه اللجنة والآلية المقترحة لترجمة المصطلحات.

البند الثالث عشر: النظر في مذكرة المفاهيم المتعلقة بمراجع أعمال الترجمة بالتعاون مع لجنة المعايير للانتوساي.

البند الرابع عشر: النظر في إنجاز الخطة التشغيلية لسنة 2023 طبقا لتوزيع الأعمال على فرق العمل:

البند الخامس عشر: إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2024.

البند السادس عشر: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم.

البند الثاني: تحيين القائمة المتعلقة بخبراء ضمان الجودة

تفعيلا لقرار المجلس التنفيذي رقم 2022/354 (م.ت 64) في إطار تحديث قاعدة بيانات خبراء ضمان الجودة على مستوى المنظمة تلقت الأمانة العامة ترشيحا من الجهاز الأعلى الموريتاني(مرفق1)لضمه بقاعدة البيانات. وبعد استعراض المؤهلات المعروضة بالوثيقة دار النقاش بين مختلف أعضاء اللجنة حول أهمية إثراء قاعدة بيانات المنظمة بالخبراء الأكفاء من ذوي الخبرة في مجال ضمان الجودة بما يفتح المجال للتبادل الفعال بين الأجهزة على مستوى المنظمة.

وصادقت اللجنة بإجماع أعضائها على ضم المترشح إلى قاعدة بيانات الخبراء على مستوى المنظمة وأوصت بتعميم قاعدة البيانات على مختلف أعضاء اللجنة.

البند الثالث: تحديد معايير الترشيح لقائمة المختصين في مجال ضمان الجودة

نص القرار رقم 2022/354 (م.ت 64) نقطة أولى على استكمال قائمة المختصين في مجال ضمان الجودة طبقا للشروط التالية:

- الموافقة على عدم تحديد عدد أقصى بخصوص مختصي ضمان الجودة لكل جهاز،
- اعتماد القائمة المحدّثة من الخبراء المختصين في مجال ضمان الجودة،
- الموافقة على تحديد مدة العضوية بقائمة خبراء ضمان الجودة لدى المنظمة بثلاث سنوات،
- تكليف اللجنة بتحديد معايير الترشيح، على أن يتم اعتمادها من قبل المجلس التنفيذي عند كلّ عملية تحديث.

ودار النقاش حول الشروط الممكن اعتمادها خاصة في ظل حداثة مفهوم رقابة الجودة من قبل نظير على المستوى الإقليمي وقلة الأجهزة التي عبرت عن رغبتها في إجراء مراجعة الجودة. و اتفق الأعضاء على ضرورة أن تتضمن قاعدة البيانات خبراء من شر ائح عمرية مختلفة وخبرات في مجالات الرقابة الثلاثة فضلا عن الرقابة المؤسسية. و صادقت اللجنة على الشروط المذكورة (مرفق 2) على أن يستوفي المرشحون على الأقل ثلاث شروط من جملة الشروط المطلوبة. وفوضت اللجنة رئاسة اللجنة والأمانة العامة للاتخاذ الإجراءات المتعلقة بتحديث قاعدة بيانات خبراء ضمان الجودة وعرضها على المجلس التنفيذي.

البند الرابع: النظر في دليل مراجعة الجودة من طرف النظير

عملا بقرار المجلس التنفيذي القرار رقم 2022/354 (م.ت 64) (نقطة 6) والذي أذن باعتماد النسخة الأولى من دليل مراجعة الجودة من طرف النظير وباستكمال إصداره طبقا لمسار الجودة الخاص بإصدارات المنظمة.

تولت الأمانة العامة تعميم الدليل على أعضاء المنظمة وتلقت إجابات بكل من الأجهزة العليا للرقابة بسوريا وقطر مفادها عدم وجود ملاحظات بخصوص الدليل بالإضافة إلى تلقي جملة من الملاحظات بالأجهزة بكل من البحرين والكويت والجزائر. وبعد التداول في مختلف هذه المقترحات ضمنت اللجنة رأيها بخصوص الملاحظات الواردة من الجهازين بكل من دولة الجزائر و الكويت (مرفق 3) وإحالة الملاحظات الشكلية الواردة من الأجهزة بكل من دولة البحرين والكويت والجزائر على الجهاز الأردني لأخذها بعين الاعتبار عند عملية التحديث (مرفق 4).

وتم تحديد موعد 20 نوفمبر 2023 كحد أقصى لتحديث الدليل طبقا لقرارات اللجنة وإعداد جدول تعقيب اللجنة بما يمكن من عرضه على المجلس التنفيذي المزمع انعقاده في بداية شهر ديسمبر 2023.

البند الخامس: النظر في تحديث دليل ضمان الجودة

عملا بالقرار رقم 2022/354 (م.ت 64) نقطة 3 والذي تم بمقتضاه الموافقة على مواصلة تحديث دليل ضمان الجودة وفق التوزيع التالي:

- الجهاز المصري: التحديث على مستوى الرقابة المالية. (مرفق 5)
- الجهازين التونسي والفلسطيني: إعداد الجانب المتعلق برقابة الالتزام. (مرفق 6)
- الجهازين الأردني والعماني: التحديث على مستوى رقابة الأداء.(مرفق 7)

وتوصلت اللجنة بمسودة ضمان الجودة المعد من طرف الجهاز الفلسطيني والجهاز التونسي مع اثراء المحتوى والدليل ليشمل المرفقات اللازمة وإثر تعميم هذا الجزء تم تلقي ملاحظات من البحرين ومصر والكويت. كما تم التوصل بالتحديثات على مستوى الرقابة المالية من الجهاز المصري والتحديثات على مستوى رقابة الأداء من قبل الجهاز الأردني والعماني.

وبعد تقديم مختلف التحديثات وأخذا بعين الاعتبار أن المعيار 140 من المبرمج نشره في نهاية شهر نوفمبر 2023 وهو ما يستدعي تحديث الدليل أوصت اللجنة بعرض القرارات التالية على المجلس التنفيذي:

- **تعليق عملية التحديث إلى غاية نشر المعيار 140 من قبل الانتوساي بعد تحديثه.**
- **استيعاب الدليل عند عملية التحديث للدليل الإقليمي لمراجعة ضمان الجودة تفاديا لتعدد الأدلة ذات أهداف متقاربة**
- **إدراج نشاط يتعلق بترجمة المعيار 140 بالخطة التشغيلية لسنة 2024**
- **إدراج نشاط يتعلق باستكمال تحديث الدليل بالخطة التشغيلية لسنة 2024 منذ النصف الثاني للسنة مع التوجه لتسميته التصرف في الجودة طبقا للحديثات الأخيرة على المعيار 140.**

ويتم من خلال فرق العمل التالية:

- الجهاز المصري: التحديث على مستوى الرقابة المالية.

- الجهازين البحريني والفلسطيني: إعداد الجانب المتعلق برقابة الالتزام.

- **الجهازين الأردني والعماني: التحديث على مستوى رقابة الأداء.**

البند السادس: النظر في أعمال مراجعة الترجمة التي تولت اللجنة إعدادها للأدلة الإرشادية 1900، 1950 و5200، والمبدأ 20.

في إطار تطوير أعمال الترجمة مع منظمة الانتوساي اعتمدت اللجنة في اجتماعها الحادي والعشرين خطتها التشغيلية لسنة 2023 وتضمنت الخطة المشروع 3.1.1.1 والمتعلق بترجمة أو مراجعة ترجمة جملة من الإصدارات المهنية. وتم خلال الاجتماع استعراض أعمال الترجمة المتعلقة بالأدلة الإرشادية 5200 و1950 و1900 ومبدأ الانتوساي رقم 20. (مرفق 8)

وبعد التداول في مختلف الوثائق المعروضة أوصت اللجنة بتفويض رئاسة اللجنة والأمانة العامة في إعداد جدول المراجعات المقترحة لمختلف الإصدارات المهنية المذكورة أعلاه ونسخ محدثة طبقا للإخراج الفني المعتمد من قبل الانتوساي وإرسالها للاعتماد والنشر.

البند السابع: النظر في المقالات المقدمة من الأعضاء.

وتولت اللجنة في اجتماعها الحادي والعشرين إقرار جملة من المقالات ضمن خطتها التشغيلية التي نالت مصادقة المجلس التنفيذي وتلقت اللجنة المقالات التالية:

-مقالة عن دليل 5100 توجيهات بشأن مراجعة نظم المعلومات./الجهاز الأعلى للرقابة لدولة الكويت (مرفق9).

-مقالة اعتبارات مراجعة منشأة تستخدم الحوسبة السحابية في إعداد البيانات المالية/الجهاز المركزي للمحاسبات – مصر (مرفق 10)

-مقال بشأن إرشادات الدين العام (GUID 5250) (مرفق 11)

وقد أشار ممثلو الأجهزة بكل من دولة الأردن وسلطنة عمان اللذان توليا تباعا إعداد مقالة تتعلق بتطبيقات ضمان الجودة في مستوى رقابة الأداء ومقالة عن دليل 5120 استخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية أن المقالات المكلفين بإعدادها جاهزة وسيتم إرسالها إلى اللجنة خلال أسبوعين من انتهاء الاجتماع.

وأوصت اللجنة بمنح مختلف الأعضاء أجل إضافي إلى غاية 15 نوفمبر2023 من أجل تقديم ملاحظاتهم بخصوص مختلف المقالات وبضرورة اعتماد المعايير المعتمدة من المنظمة لإعداد المقالات وفوضت الأمانة العامة لإعادة تعميم هذه الشروط على مختلف الأجهزة ونشر مختلف المقالات فور استيفائها.

البند الثامن: النظر في مخرجات اللقاء التدريبي "تدريب كوادر على مراجعة النظير"

في ضوء سعي المنظمة العربية إلى العمل على تشجيع ممارسة مراجعة الجودة من طرف نظير للأجهزة الأعضاء فقد تم إنجاز ورشة لتدريب كوادر من الأجهزة على ممارسة مراجعة النظير ضمن مشاريع لجنة

المعايير المهنية والرقابية بالمنظمة المقترحة لتنفيذ مشـــاريع الأولوية الفرعية (ويأتي تنظيم هذه الدورة إثر بلوغ دليل مراجعة ضـــمان الجودة من قبل نظير مراحل إصـــداره النهائية. وحضـــر اللقاء التدريبي (21) مشـــاركا من (10) أجهزة خلال الفترة الممتدة من 02 أكتوبر 2023 إلى 06 أكتوبر 2023 بمدينة الحمامات تونس. وأعد مدير اللقاء، الأســـتاذ/ محمد جمعة بالتعاون مع الأمانة العامة التقرير المتعلق بهذا اللقاء يتضمن جملة من التوصيات. (مرفق 12)

وبعد النقاش حول التوصيات اعتمدت اللجنة التوصيات التالية:

- ❑ إعداد إحصائيات دورية بخصوص الاجهزة العليا للرقابة اعضاء الأرابوساي التي خضعت أو مارست مهام مراجعة النظير وبخصوص تلك التي قامت بعملية التقييم الذاتي مع تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة في الغرض وخلق قنوات اتصال مستمرة بين الأجهزة أعضاء الأرابوساي وبقية الأجهزة المنضوية بالمنظمات الإقليمية الأخرى للوقوف على أفضل الممارسات.
- ❑ تحديد الأسباب التي تحول دون قيام الاجهزة العليا للرقابة على مستوى المنظمة بممارسة مراجعة النظير.
- ❑ تثمين التقارب الجغرافي والفني بين الأجهزة العربية وتشجيع القيادة العليا للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اعضاء المنظمة على ممارسة مراجعة النظير بصفة دورية مع تصور آليات تسمح بدعم مهمات مراجعة النظير بين الأجهزة العليا للرقابة في إقليم الأرابوساي. (آليات فنية، مالية...)
- ❑ دعوة الأجهزة العربية إلى تثمين مشاركة منتسبيهم في اللقاء التدريبي من خلال ترشيحهم إلى الانضمام إلى قائمة خبراء ضمان الجودة بالمنظمة.
- ❑ دعم قيام خبراء ممثّلين عن لجنة المعايير بمنظمة الأرابوساي بمراجعة جودة تقارير مراجعة النظير إذا طلب الجهاز المشمول بمراجعة النظير ذلك
- ❑ التفكير في توحيد الادلة المتعلقة بمراجعة الجودة على مستوى المنظمة وتحديثها دوريا طبقا للمتغيرات على مستوى إطار الانتوساي للإصدارات والتوجهات المهنية.
- ❑ تحديث دليل ممارسة مراجعة النظير بصفة دورية للأخذ بعين الاعتبار المستجدّات في هذا المجال والمقترحات المنبثقة على الدورة التدريبية مع العمل على إعداد قائمة مراجعة شاملة تعتمد أساسا إطار قياس الأداء ومجالات العمل النموذجية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وتدقيقها علاوة على إثراء جزء اليات ممارسة مراجعة النظير زمن الأزمات.

وأوصت اللجنة بإدراج الأنشطة التالية ضمن الخطط التشغيلية:

- تكليف الأمانة العامة والجهاز الأردني بإعداد إحصائيات دورية بخصوص الاجهزة العليا للرقابة اعضاء الأرابوساي التي خضعت أو مارست مهام مراجعة النظير وبخصوص تلك التي قامت بعملية التقييم الذاتي (الربع الثاني من كل سنة) مع قائمة استقصاء.
- تذكير ربع سنوي إلى الأجهزة بأن اللجنة على استعداد لتقديم استشارات للأجهزة في مجال المعايير عموما وضمان الجودة على وجه الخصوص.
- رصد الأنشطة المتعلقة بمجال ضمان الجودة على مستوى المنظمات الإقليمية الأخرى من قبل الأمانة العامة والأجهزة الأعضاء وتعميم أفضل الممارسات على الأجهزة.

البند التاسع: النظر في مشروع مذكرة التفاهم بخصوص الورشة التدريبية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية

استندت استراتيجية الأرابوساي لتحقيق هذا البند على وضع دليل إرشادي حول تقييم السياسات العمومية (تم الانتهاء من إعداده منذ سنة 2022) (رقم 2022/380 م.ت (66) والعمل على تفعيله ضمن الأعمال الرقابية للأجهزة من خلال تدريب عدد من العاملين في الأجهزة الأعضاء على منهجية التقييم واستخدام الدليل وتطبيقاته، تليه إنجاز مهمة رقابة تعاونية بالإضافة إلى تشكيل فريق إقليمي متخصص مؤلف من عدد من الخبراء من الأجهزة الأعضاء في هذا المجال، يتولى تقديم الدعم للأجهزة في موقع العمل.

وبعد النقاش صادقت اللجنة على مذكرة المفاهيم وأوصت بعرضها على لجنة تنمية القدرات للمصادقة عليها وعرضها على المجلس التنفيذي (مرفق 13)

البند العاشر: النظر في الوثيقة المحدثة حول "إطار الانتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية".

تضمنت الخطة التشغيلية للجنة لسنة 2023 نشاط يتعلق بمتابعة التطور في إطار الانتوساي للإصدارات المهنية وتجدر الإشارة إلى أنه نشاط مستمر للجنة المعايير في إطار دعم الأجهزة الأعضاء للاطلاع على المستجدات والتحديثات التي أدخلت على إطار الانتوساي للتوجيهات المهنية والإصدارات المهنية.

وقد أعد الجهاز الأردني وثيقة تتعلق بالإطار المذكور (مرفق 14) وتم تلقي ملاحظات الجهاز البحريني (مرفق 15) وملاحظات الجهاز المصري (مرفق 16).

وأوصت اللجنة قيام الجهاز الأردني بمراجعة تحديث الوثيقة أخذا بعين الاعتبار لهذه الملاحظات، وعرضها على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

البند الحادي عشر: النظر في نشر تجربة الجهاز العماني في مجال تطبيق المعايير

في إطار نشر التجارب الناجحة وتبادل الخبرات بين الأجهزة الأعضاء أوصت اللجنة في اجتماعها الحادي والعشرين بنشر تجربة الجهاز الأعلى للرقابة بسلطنة عمان وتعميمها على الأجهزة الأعضاء. وقدم الجهاز العماني جملة من الانفوجرافيك (مرفق 17) التي تتعلق بمجالات الرقابة فضلا عن وثائق تبين تجربة الجهاز لمنهجية الكوتشنج للاسترشاد بالمعايير الرقابية. (مرفق 18). وتولى وفد الجهاز العماني مشكورا تقديم عرض على أنظار اللجنة. (مرفق19).

وبعد استعراض جملة الوثائق المستلمة على أعضاء اللجنة أوصت اللجنة بنشرها على موقع المنظمة ووسائل التواصل كما أوصت بإدراج نشاط ويبينار خلال الخطة التشغيلية لسنة 2024.

البند الثاني عشر: النظر في تقرير ممثل المنظمة في اللجنة التوجيهية للجنة معايير الانتوساي حول نشاط هذه اللجنة والآلية المقترحة لترجمة المصطلحات

نص قرار المجلس التنفيذي رقم 299/2020 م. ت (61) الصادر عن الاجتماع الحادي والستين للمجلس، المنعقد عن بعد يومي 30/11 و 01/12/2020، والذي اعتمد في النقطة 13 منه الاجراءات المقترحة من لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة بهدف احكام التنسيق مع ممثل المنظمة في لجنة معايير الانتوساي والتي تتمثل في:

أ - التنسيق بين ممثل المنظمة في لجنة معايير الانتوساي ورئاسة لجنة المعايير للمنظمة العربية قبل حضور اجتماعات اللجنة الاشرافية للجنة المعايير المهنية للانتوساي للتعرف على أية مواضيع تود اللجنة طرحها.

ب - تزويد رئاسة اللجنة بالقرارات الصادرة عن اللجنة الاشرافية للجنة المعايير المهنية للانتوساي بعد اعتمادها.

ج - تزويد اللجنة والمجلس التنفيذي للمنظمة بتقرير دوري موجز عن أعمال اللجنة الاشرافية للجنة المعايير المهنية للانتوساي.

د - قيام لجنة المعايير باطلاع ممثل المنظمة في لجنة المعايير للانتوساي بالقرارات الصادرة عنها بشكل دوري لتتم المواءمة بينها وبين أية مواضيع مطروحة في اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية للانتوساي.

وفي هذا الإطار، شارك ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين باجتماع اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية بمنظمة الانتوساي والذي عقد خلال الفترة من 26 حتى 29 سبتمبر بلوكسمبورغ، وتولى تقديم ورقة بالشراكة مع جهاز جنوب افريقيا كممثل عن منظمة الأفروساي. وتعنى الورقة ب"دمج أصحاب المصلحة في عملية إعداد المعايير" .

وتضمن العرض (مرفق 20) تقديم المستجدات بالاجتماع الأخير المبادرات الصادرة عن لجنة معايير الانتوساي على غرار مبادرة (Accessability) سهولة التواصل من قبل المستخدمين واستخدام مصطلحات موحدة في المعايير(Terminology) وتجديد عرض مبادئ الانتوساي (Principles) ضمن إطار الانتوساي للإصدارات المهنية . واستعراض التعديلات على المعيار 140 والمعيار 100. واستعرض السيد/ أحمد بطي أهم ما جاء في ورقة العمل الخاصة بدمج أصحاب المصلحة (مرفق 21) في عملية إعداد المعايير على غرار منهجية تشريك أصحاب المصلحة بما يضمن مسار شفاف لإصدار المعايير يدعم ثقتهم في الأجهزة العليا للرقابة.

وتم استعراض الوثيقة المتعلقة بالنظر في مذكرة المفاهيم والتي تتعلق بآلية توحيد المصطلحات من خلال اعداد فريق عمل. (مرفق 22)

واعتمدت اللجنة مختلف الوثائق المعروضة وأوصت بما يلي:

تقديم نائب رئيس اللجنة تقرير لرئاسة اللجنة والأمانة العامة حول المشاركة مرفقا بمحضر لجنة المعايير بالإنتوساي وعرضه على المجلس التنفيذي.

عرض مذكرة آلية توحيد المصطلحات على المجلس التنفيذي وإدراج نشاط يتعلق بتوحيد المصطلحات ضمن الخطة التشغيلية لسنة 2024.

البند الثالث عشر: النظر في مذكرة المفاهيم بخصوص مراجعة أعمال الترجمة بالتعاون مع لجنة المعايير للانتوساي

عملا بقرار المجلس التنفيذي رقم 2022/354 (م.ت 64) (نقطة 8) والمتعلق باعتماد مذكرة المفاهيم الخاصة باستكمال نشاط التنسيق مع لجنة المعايير المهنية للانتوساي في إطار أعمال مراجعة الترجمة. تولت الأمانة العامة ورئاسة اللجنة إعداد مشروع مذكرة المفاهيم وتعميمها على الأجهزة الأعضاء فضلا عن عقد اجتماع تنسيقي بين رئاسة اللجنة ونائبه والأمانة العامة بخصوص هذا الموضوع. وتلقت الأمانة ردود بعدم وجود ملاحظات بالأجهزة بكل من فلسطين ومصر فضلا عن ملاحظات من الجهاز البحريني والكويتي. وبعد استعراض مذكرة المفاهيم وملاحظات الجهاز البحريني وملاحظات الجهاز الكويتي قررت اللجنة ما يلي:

-أن يشمل نطاق أعمال مراجعة الترجمة التوجيهات والمعايير المهنية الحديثة وتلك التي أصدرت وجرى ترجمتها كلما تبين وجود قصور أو خلل في الترجمة المنشورة على الموقع.

و أوصت اللجنة بعرض مشروع مذكرة المفاهيم (مرفق 23) على المجلس التنفيذي وفوضت رئاسة اللجنة ونائبه والأمانة العامة مواصلة هذا المشروع.

البند الرابع عشر: النظر في إنجاز الخطة التشغيلية لسنة 2023 طبقا لتوزيع الأعمال على فرق العمل:

تولت اللجنة في اجتماعها العشرين تحديد أولوياتها والخطة الثلاثية. وفي إطار إحكام تنفيذ ومتابعة المشاريع صادق المجلس التنفيذي على الخطة التشغيلية المعتمدة خلال الاجتماع الحادي والعشرين وفرق العمل المشكلة في الغرض وتحديد مهامها طبقا للأولويات الموكلة للجنة المعايير.

وبعد التداول في مختلف الأعمال تولت اللجنة إعداد نموذج متابعة الخطة التشغيلية (مرفق 24) وفوضت رئيس اللجنة والأمانة العامة لتحديثها طبقا لتقدم الأعمال خلال ما تبقى من العام للعرض على المجلس التنفيذي.

البند الخامس عشر: إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2024

تولت اللجنة في اجتماعها العشرين تحديد أولوياتها والخطة الثلاثية. وفي إطار إحكام تنفيذ ومتابعة المشاريع صادق المجلس التنفيذي على الخطة التشغيلية المعتمدة خلال الاجتماع الحادي والعشرين وفرق العمل المشكلة لهذا الغرض وتحديد المهام طبقا للأولويات الموكلة للجنة المعايير (القرار رقم 2022/380 م.ت (66))

الأولوية الفرعية (3-1): مساندة الأجهزة في تطبيق المعايير والإصدارات المهنية للانتوساي

الأولوية الفرعية (3-2): مساندة الأجهزة في ضمان الجودة

الأولوية الفرعية (3-3): مساندة الأجهزة الأعضاء في أنواع الرقابة الخاصة وفي التعامل مع القضايا الناشئة

وصادقت اللجنة على الخطة التشغيلية للجنة لسنة 2024 طبقا للنموذج المعمول به. (مرفق 25)

و أوصت بأن يتولى رؤساء الفرق إعداد تقارير ربع سنوية حسب نموذج المتابعة (مرفق 26) و إرسالها إلى الأمانة العامة التي تعممه على رئيس اللجنة و نائب الرئيس.

البند السادس عشر: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم.

عملا بأحكام اللائحة التنظيمية قررت اللجنة أن يتم تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم بالتشاور والتنسيق بين الأمانة العامة ورئيس اللجنة.

وفي نهاية الاجتماع قام السيد القائم بعمل وكيل الجهاز لشؤون المكتب الفني لرئيس الجهاز بالترحيب بالسادة أعضاء اللجنة ومتابعة ما تم تنفيذه و قد أثنى سيادته على الجهد المبذول ثم قام سيادته بدعوة اللجنة إلى مقابلة معالي المستشار/هشام بدوي رئيس الجهاز ومعالي المستشار/ محمد الفيصل نائب رئيس الجهاز حيث رحب سيادتهما بأعضاء اللجنة وشكروهم على الجهد المبذول وفي النهاية تقدّم رئيس اللجنة بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء اللجنة والسيد مقرر اللجنة على ما بذلوه من جهود مثمرة لتسهيل أعمالها، وقد أثنى بدورهم أعضاء اللجنة على إدارة سيادته للجنة.

مقرر اللجنة	رئيس اللجنة
الأستاذ/ سامي الكنوبصر	الأستاذ / علاء الدين عبد الرحمن عباس